الفصـــل الســـادس

السياسـات التعليمية فـي مصر

خـــــلال فـــترة الســبعينيات

بين النـظريـــة والتطبـيـــق

الفصل السادس
السياسات التعليمية في مصر خلال فترة السبعينيات بين النظرية والتطبيق

مُقدِّمة :

تناول الفصل السابق السياسة التعليمية في مصر خلال فترة الستينيات لمرحلتي الصنع والتطبيق في إطار السياق السياسي والاجتماعي للبلاد في هذه الفترة، موضحًا أبرز الفجوات في تطبيق هذه السياسة والتي كان من أهمها تركيز الاهتمام على النواحي الكمية وظهور عدد من المشكلات تبدت في ضعف مهارات القراءة والكتابة وتكدس أعداد التلاميذ بالفصول، تعدد الفترات وما إلى ذلك.

وفي هذا الفصل ستتناول الدراسة السياسة التعليمية خلال فترة السبعينيات وذلك على النحو التالي :

أولاً : السياق السياسي والاجتماعي لصنع السياسة التعليمية :

١- السياق السياسي :

شهدت هذه الفترة تغيرات سريعة ومتناقضة، فقد ارتبطت هذه الفترة بالفترة السابقة وترتبت عليها خاصة في النصف الأول منها، وذلك بسبب استمرار وجود الاحتلال الإسرائيلي في الأراضي المصرية والعربية مما فرض نوعًا من الصراع بين مصر وإسرائيل(١). ومن ثم تركيز كل الجهود لاسترداد الأرض وتحقيق النصر.

أيضا في بداية هذه الفترة وبالتحديد في سبتمبر عام ١٩٧٠ تم إعلان دستور مصر الدائم،والذي كان قد سبق الإعلان عن إعداده في أواخر الفترة السابقة، فأكد على النظام الاشتراكي الديمقراطي،وسيطرة الشعب على أدوات الإنتاج،والمساواة في الحقوق والواجبات بين المواطنين، كما حدد مهام وأدوار السلطات المختلفة في الدولة(٢).

---

(١) علي الدين هلال : تطور النظام السياسي في مصر ١٨٠٣-١٩٩٧، القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية ١٩٩٧، ص ١٩٧.

(٢) وزارة العدل : النشرة التشريعية، ع ٩، سبتمبر ١٩٧١، القاهرة، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، ١٩٧٢، ص ص ٣٠٥٥-٣١١٦.

وقد شهدت هذه الفترة ــ رغم قصرها ــ أحداثًا سريعة ومتلاحقة انعكست آثارها على مختلف مجالات المجتمع.

ففي يوليو عام ١٩٧١ طرح الرئيس السادات برنامج العمل الوطني أمام المؤتمر القومي العام وأعلن فيه عن التوجه نحو بناء دولة عصرية تلحق بالدول المتقدمة، وقد حدد البرنامج صورة الدولة العصرية وحدد أهدافها وسماتها في عدة نقاط أبرزها:

- بناء المجتمع الاشتراكي القائم على العلم والإيمان والمحقق للكفاية والعدل.
- توفير الخدمات الثقافية والاجتماعية والصحية.
- الربط بين التعليم واحتياجات العمل والإنتاج وتمكين الشعب من بدء مرحلة جديدة من التطور.
- محاولة اللحاق بالتطور التكنولوجي والثورة التكنولوجية التي اجتاحت دول العالم المتقدمة، والتي وضحت نتائجها من خلال التغيرات التي حدثت في النظم السياسية والإدارية والثقافية والتعليمية(١).

ومن ثم كان هناك توجه نحو بناء دولة عصرية تسعى إلى التغير المستمر الذي يتفق وروح العصر ومتطلباته وتقوم على العلم بمفهومه الشامل، ويمثل التعليم مجالاً أساسيًا فيها يتسم بسماتها ويسعى إلى تحقيق احتياجاتها ومطالبها، وطموحات شعبها.

في ضوء هذه الأهداف حدد البرنامج سمات الدولة العصرية في أنها دولة:

- تعمل على ازدهار شخصية الإنسان وثقافته وتنوع معارفه وقدراته فيها.
- تضع العلم في خدمة المجتمع.
- لا مكان فيها للأمية.
- توفر للعاملين فيها على اختلاف مواقعهم عملية البناء وزيادة الدخل والثقافة والعلم.
- تقوم على التكنولوجيا المتطورة (٢).

وهكذا بدأت هذه الفترة بالتوجه نحو التأكيد على الاعتماد على العلم والتعليم في بناء الدولة العصرية، ثم كانت نقطة التحول الكبرى في حياة البلاد عندما حققت نصر أكتوبر العظيم في عام ١٩٧٣، والذي معه استعادت مكانتها وتغيرت أوضاع المنطقة العربية كلها مما كان له صدى هائل على المستويين المحلي والدولي.

---

(١) المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية : مرجع سابق، ص ٢٢.

(٢) وزارة التربية والتعليم : دراسات في مؤتمر التعليم في الدولة العصرية المنعقد بنقابة المهن التعليمية خلال الفترة من ٢٠-٢٣ فبراير ١٩٧١، القاهرة، مركز التوثيق التربوي، ١٩٧٢، ص ٥.

وفي العام التالي لتحقيق النصر ١٩٧٤ تم طرح ورقة أكتوبر فأكدت على ما سبق طرحه عام ١٩٧١ في برنامج العمل الوطني وبرزت فكرة المجتمع المفتوح، والانفتاح الاقتصادي في الداخل والخارج[١]. وذلك بهدف تشجيع رؤوس الأموال المصرية والعربية والأجنبية على القيام بإنشاء وتمويل المشروعات الاقتصادية المختلفة التي تحتاج إليها مصر وفقا لمتطلبات التنمية [٢].

وكانت مبررات ذلك أن مصر كانت تعتمد إلى حد كبير على المساعدات الأجنبية، وتسعى لتحقيق الإصلاح الاقتصادي الذي عانت منه نتيجة للزيادة السريعة في عدد السكان [٣]. والحروب التي خاضتها، ومن ثم بدأ الالتفات نحو إعادة النظر في بعض مكونات النظام السياسي، خاصة أنه في نهاية الستينيات وبداية السبعينيات وخلال انشغال البلاد بالصراع العربي الإسرائيلي حول الأراضي المحتلة كانت هناك في الداخل مطالبة بالتعددية الحزبية، ولذلك فبعد تحقيق النصر والتوجه نحو إعادة بناء المجتمع من الداخل بدأت القيادة السياسية الحوار مع الفئات المختلفة حول الاتحاد الاشتراكي العربي وانتهت المناقشات إلى الوصول إلى مفهوم المنابر السياسية،وتكونت بالفعل ثلاثة منابر سياسية تمثل اليمين واليسار والوسط، والتي خاضت انتخابات مجلس الأمة عام ١٩٧٦ ثم تحولت إلى أحزاب سياسية مع صدور قانون الأحزاب السياسية في عام ١٩٧٧، وبالتالي تحول النظام السياسي من الحزب الواحد إلى التعددية الحزبية.

فنشأ حزب الأحرار الاشتراكيين، وحزب التجمع التقدمي الوحدوي في عام١٩٧٦، والحزب الوطني الديمقراطي في عام ١٩٧٧، ثم حزب الوفد الجديد، وحزب العمل الاشتراكي في عام ١٩٧٨ [٤]. وقد برز نشاط وتنافس هذه الأحزاب بوضوح في نهاية هذه الفترة ، ولكن هذه الأحزاب اقتصر نشاطها على المجال السياسي ولم يحتل التعليم أولوية أو مكانة بارزة في برامج أي منها .

وكذلك شهدت هذه الفترة نموًا لبعض الجماعات المتطرفة والتي مثل وجودها

---

(١) علي الدين هلال : «الحكومة والنظام السياسي »، مرجع سابق، ص ص ٢٦-٢٧.

(٢) إبراهيم حلمي عبد الرحمن : «استراتيجية التنمية في مصر». في أبحاث ومناقشات المؤتمر العلمي الثاني للاقتصاديين المصريين من ٢٤-٢٦ مارس ١٩٧٧، القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٧، ص ص ١٥-١٦.

(٣) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء : الكتاب الإحصائي السنوي ١٩٥٢-١٩٨٠، القاهرة، يوليو ١٩٨١، ص ٨.

(٤) علي الدين هلال : «الحكومة والنظام السياسي»، مرجع سابق، ص ص ٩٤-٩٧.

أحد عوامل عدم الاستقرار في المجتمع المصري[١]. وتعقد الموقف مع هذه الجماعات وظل الصراع مستمرًا إلى أن بلغ قمته في أكتوبر ١٩٨١ عندما أغتيل الرئيس السادات[٢]، وبذلك انتهت هذه الفترة وبدأت فترة أخرى تولى فيها الحكم الرئيس الحالي، وتم تعديل الدستور في عام ١٩٨١.

٢- السياق الاجتماعي :

شهدت فترة السبعينيات تحولات اجتماعية سريعة ومتلاحقة خاصة في النصف الثاني منها بعد تحقيق نصر أكتوبر، وتبني سياسة الانفتاح الاقتصادي حيث تحول المجتمع من مجتمع مغلق إلى مجتمع مفتوح على العالم يتفاعل مع سائر دول المجتمع الدولي، وتحول أيضا من النظام الاشتراكي إلى مجتمع يشجع نمو الاستثمارات ورؤوس الأموال، كذلك أيضا شهدت هذه الفترة الزيادة السريعة في معدلات المواليد[٣]، وغير ذلك من التحولات مثلت عوامل تغير في المجتمع، وقد تأثر التعليم بكل هذه العوامل وارتبط بها وانعكست عليه.

فكان هناك اتجاه منذ بداية السبعينيات نحو الاهتمام بالتعليم والاعتماد عليه في بناء الدولة العصرية التي ترتبط كل سماتها بالعلم والتعليم، والتي تتحدد في:

- سيادة العلم كمادة وكمنهج.
- الربط بين العلم والتكنولوجيا.
- التغير الشامل والسريع.
- ربط العلم بمختلف مجالات المجتمع الأخرى[٤].
- أهمية وضرورة التخطيط السليم للتعليم.
- تدعيم الاتجاهات العلمية وتطبيقها.
- تأصيل وممارسة مفاهيم الحرية والديمقراطية [٥].

وقد صدرت قرارات رئيس الجمهورية سنة ١٩٧١ بإنشاء المجالس القومية

---

(١) وزارة الإعلام : الكتاب السنوي لعام ١٩٩٤، القاهرة، الهيئة العامة للاستعلامات، ١٩٩٥، ص ص ٤٥-٤٦.

(٢) علي الدين هلال : «الحكومة والنظام السياسي»، مرجع سابق، ص ٢٧.

(٣) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء : الكتاب الإحصائي السنوي بجمهورية مصر العربية ١٩٥٢-١٩٨٠، مرجع سابق، ص ٨.

(٤) اللجنة الوزارية للخدمات : مؤتمر التعليم في الدولة العصرية، المنعقد بمبنى نقابة المهن التعليمية من ٢٠-٢٣ فبراير ١٩٧١، القاهرة، مطبعة مركز التوثيق التربوية ، ١٩٧٢ ، ص ص ١٢-١٥.

(٥) المرجع السابق، ص ص ٢٤-٢٥.

المتخصصة لمعاونة رئيس الجمهورية في رسم السياسات العامة وإعـــداد الدراســات الشاملة المتعلقة بها [١].

وكذلك إنشاء المركز القومي للبحوث التربوية ليتبع وزارة التربيـــة والتعليـم ويهدف إلى حشد كافة إمكانيات البحث العلمي في شئون التربية من أجل تطوير التعليم ووضعه في خدمة المجتمع [٢].

وفي منتصف السبعينيات ومع التوجه نحو تحقيق التنمية في ظل الانفتاح أعلنت الدولة أنها توجه اهتمامًا خاصًا بالتعليم الفني والتوسع فيه بهدف إعداد القوى العاملـــة التي تتطلبها مجالات التنمية[٣].

في نهاية السبعينيات وفي ظل التطورات العالمية المتلاحقة والتفجر المعرفـــي والتقدم الهائل الذي اجتاح دول العالم، رأت الدولة ضرورة تطوير التعليم بما يســـاير الاتجاهات العالمية. فطرحت وزارة التربية والتعليم ورقة عمل حول تطوير التعليم في مصر في عام ١٩٧٩ والتي عرضت فيها – ولأول مرة – لبعض استراتيجيات تطوير التعليم وملامح تصور مستقبله[٤].

أما الإطار النظري للسياسة التعليمية التي تم وضعها في ضوء هـــذا الســياق السياسي والاجتماعي فقد تحدد على النحو التالـــي :

ثانيـًا : الإطار النظري لصنع السياسـة التعليمية :

تحدد الإطار النظري للسياسة التعليمية في مصر خلال السبعينيات فيما يلـــي:

١ـ الإطار الدستوري :

تضمن الدستور الدائم لجمهورية مصر العربية الصادر في سبتمبر عام ١٩٧١ سبع مواد خاصة بالتعليم هي :

مـادة ٨ : تكفل الدولة تكافؤ الفرص لجميع المواطنين.

---

(١) وزارة التربية والتعليم : قرار رئيس الجمهورية، رقم ٢٤١٨ لسنة ١٩٧١، بإنشاء المجالس القوميـــة المتخصصة.

(٢) وزارة التربية والتعليم : قرار رئيس جمهورية مصر العربية، رقم ٨٨١، لسنة ١٩٧٢، بإنشاء المركز القومي للبحوث التربوية.

(٣) أحمد ربيع عبد الحميد وأبو بكر عبيد زيدان: «السياسة التعليمية وعلاقتها ببعض المتغيرات المجتمعية خلال الفترة من ١٩٧٠ – ١٩٩٠»، في مؤتمر السياسات التعليمية في الوطن العربي الـــذي عقدتـــه رابطة التربية الحديثة بالاشتراك مع كلية التربية، بجامعة المنصورة، مج ١، ١٩٩٢، ص ٧.

(٤) وزارة التربية والتعليم : تطوير وتحديث التعليم في مصر سياسته وخططه وبرامج تحقيقه، القـــاهرة، مطابع وزارة التربية والتعليم، يوليو سنة ١٩٨٠، ص ٣.

مادة ١٠: تكفل الدولة حماية الأمومة والطفولة وترعى النشء والشباب وتوفر لهم الظروف المناسبة لتنمية ملكاتهم.

مادة ١٢ : يلتزم الجميع برعاية الأخلاق وحمايتها والتمكين للتقاليد المصرية الأصلية ومراعاة المستوى الرفيع للتربية الدينية والقيم الخلقية والوطنية والتراث التاريخي للشعب والحقائق العلمية والسلوك الاشتراكي والآداب العامة، وذلك كله في حدود القانون، وتلتزم الدولة باتباع المبادئ والتمكين لها.

مادة ١٦ : تكفل الدولة الخدمات التعاونية والاجتماعية والصحية وتعمل بوجه خاص على توفيرها للقرية في يسر وانتظام رفعًا لمستواها.

مادة ١٨: التعليم حق تكلفه الدولة وهو إلزامي في المرحلة الابتدائية وتعمل الدولة على مد الإلزام إلى مراحل أخرى وتشرف على التعليم كله وتكفل استقلال الجامعات ومراكز البحث العلمي، وذلك كله بما يحقق الربط بينه وبين حاجات المجتمع والإنتاج.

مادة ١٩ : التربية الدينية مادة أساسية في مناهج التعليم العام.

مادة ٢٠ : التعليم في مؤسسات الدولة مجانًا في مراحله المختلفة.

مادة ٢١ : محو الأمية واجب وطني تجند له طاقات الشعب من أجل تحقيقه[١].

وعلى ذلك تقوم المبادئ الدستورية على تأكيد حق الأفراد جميعًا في التعليم والمساواة بينهم في هذا الحق من حيث أنه أمر مجاني يقوم على أساس تكافؤ الفرص بينهم جميعًا، وعلى ربط التعليم بالقيم الأخلاقية والدينية والوطنية.

٢ـ البيانات السياسية :

أ) برنامج العمل الوطني ١٩٧١ :

كان أهم ما ورد به من مبادئ فيما يخص التعليم ما يلي :

بناء الدولة العصرية التي من أهم سماتها أنها :

- دولة تضع العلم في خدمة المجتمع.
- دولة لا مكان فيها للأمية.
- دولة توفر للعاملين فيها على اختلاف مواقعهم عملية البناء والتطور وزيادة الدخل والثقافة والعلم.
- دولة تقوم على الديمقراطية والتكنولوجيا المتطورة.

---

(١) وزارة العدل : النشرة التشريعية، ع ٩، سبتمبر ١٩٧١، مرجع سابق، ص ص ٣٠٥٥-٣٠١١٦.

أما الأهداف الخاصة بالتعليم في هذا البرنامج فأهمها :

- بناء المجتمع الاشتراكي القائم على دعامتي العلم والإيمان والمحقق لـــهدفي الكفاية والعدل.
- ضمان تكافؤ الفرص لجميع المواطنين.
- تأكيد حق الجميع في التعليم والعمل على مد إلزاميته.
- الربط بين التعليم واحتياجات المجتمع والإنتاج.
- تدعيم التربية الدينية كمادة أساسية في مناهج التعليم.
- كفاية حرية البحث العلمي للمواطنين وتوفير وسائل التشجيع اللازمة.

أما وسائل تحقيق هذه الأهداف فمتعددة ، وأهمها :

- التوسع في تحقيق الإلزام في التعليم.
- تطبيق الأساليب العلمية الحديثة في التعليم منذ بداية المرحلة الابتدائية.
- العمل على تنمية شخصيات التلاميذ نموًا شاملاً يمكنهم من ارتياد مجـــالات العلم والإسهام في تطويره.
- تحقيق تكافؤ الفرص التعليمية.
- العناية بالبحث العلمي(١).

وعلى ذلك يكون البرنامج قد أوضح حتمية الارتباط بين تكوين وبناء الدولـــة العصرية وبين التعليم ومن ثم فلابد من التوسع فيه ومد الإلزام وتطوير المناهج وطرق التدريس ومراعاة خصائص وسمات شخصيات الأفراد، وعلى ذلك يكون قد ركز على الجانب الكيفي في العملية التعليمية إلى جانب الناحية الكمية مع ربط التعليم بـــالمجتمع وتوظيفه لصالحه.

ب) ورقـــة أكتوبـــــر :

ورد فيما يخص التعليم بالورقة :

" إن واجبنا نحو هذا الإنسان المصري الذي نعتبره رصيدنا الأساســـي، والـــذي نعمل من أجله ألا نتركه فريسة للأمية أو المرض أو التخلف، ولكن علينا أن نعطيـــه كافة فرص التطور حتى يعطي بلاده أحسن ما لديه، ولابد أن نؤكد أنه قـــد آن الأوان للبدء جديًا في تلك المهمة الصعبة التي تأخرنا فيها كثيرًا، وهي القيام بثورة شاملة فـــي نظم ومفاهيم التعليم والتثقيف العام بكل أنواعه ومستوياته.. ابتداءًا من محو الأمية إلى التعليم العام والفني والجامعي، إلى البحث العلمي والتكنولوجي".

" إن أهم ما طرأ على منطق التعليم والبحث في العالم هو زوال المسافة بين الفكر

---

(١) المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية: مرجع سابق، ص ص ٢٢-٢٤.

والعمل، وبالتالي لم يعد التعليم مسألة مقررات دراسية جامدة تقف مهمة التعليم عند استيعاب الطالب لها، ولكن أصبح التعليم مرتبطًا ارتباطًا عضويًا بحركة المجتمع ومتطلباته.

ومعنى ذلك أن التعليم والتثقيف العام صار لهما هدفان متلازمان :

الأول : هو إيجاد الفرد المتعلم المستنير، بحيث يكون أكثر فهمًا واتساقًا مع مجتمعه وعصره، وأكثر قدرة على استيعاب المعرفة الإنسانية والاستمتاع بها، وأكثر تفهمًا للقضايا العامة في بلاده وفي محيطه وبيئته التي يعيش فيها.

الثاني : هو تزويده بخبرة متقدمة تمكنه من القيام بالدور الذي يتناسب مع هذه الخبرة في شتى مواقع العمل والإنتاج في بلاده»[١].

وعلى ذلك تكون ورقة أكتوبر قد ركزت على:

- تنمية الثروة البشرية.
- طرح فكرة الثورة الشاملة في مفاهيم التعليم والتثقيف.
- التأكيد على أن التعليم استثمار طويل الأجل.
- ضرورة ارتباط العلم بالثقافة.
- ربط التعليم بالبيئة.
- تأكيد مفهوم التعليم المستمر.
- توظيف استخدام إمكانيات البحث العلمي و التكنولوجيا .

وفي إطار ما سبق يمكن القول أن بيانات القيادة السياسية في السبعينيات قد أكدت على:

- توفير التعليم للأفراد في كل المراحل باعتباره حقاً أساسياً لهم.

- ارتباط التعليم بالتنمية الشاملة في المجتمع من حيث إنه يمثل الركيزة الأساسية لها، والتي تسعى الدولة إلى تحقيقها.

٣ـ الخطط العامة للدولة :

خلال فترة السبعينيات تم وضع خطة عامة للدولة في ضوء الدستور وما حدده برنامج العمل الوطني، وهي الخطة العشرية ١٩٧٣/٧٢ - ١٩٨٢/٨١. التي وضعتها وزارة التخطيط وتم العمل في مجال التربية والتعليم طبقًا لها خلال السبعينيات، وقد

---

(١) أنور السادات : ورقة أكتوبر، القاهرة، مطابع دار الشعب، ١٩٧٤ ، ص ٤٤-٤٨.

تضمنت هذه الخطة ما يلي:

أ) الأهداف والاتجاهات العامة.

ب) الأسس التي يقوم عليها التنفيذ.

أ) الأهداف العامة :

- تحقيق الفرص المتكافئة والمساواة الكاملة لجميع الأفراد في التعليم.
- الإسهام في تحقيق التنمية الشاملة للمجتمع عن طريق تلبية احتياجاته من العاملين المهرة في مختلف التخصصات والمستويات.
- رفع مستوى التعليم وتحسين نوعيته وإدخال العلم الحديث في كل خطط ومناهج التعليم.
- أهمية توفير العناية التربوية والصحية والجسمية والنفسية للطلاب في شتى مراحل التعليم.
- وضع برامج نوعية للقضاء على الأمية والعمل على تعليم المعوقين.
- إنشاء مركز قومي للبحوث التربوية تحشد فيه كافة الإمكانيات للبحث التربوي بهدف تطوير العملية التعليمية.
- تطوير نظم الامتحانات.
- تحقيق التنسيق بين الأجهزة المعنية بالتعليم في مستوياته المختلفة.

ب) الأسس التي بني عليها مشروع الخطة ، وهي:

❖ **تعميم الإلزام :**

بتوفير مكان في التعليم الابتدائي لجميع الأطفال من سن ٦ إلى ٨ سنوات بحيث تصل نسبة القبول إلى ١٠٠% من عدد الملزمين، ويرتبط بذلك ضرورة امتداد خدمة التعليم الابتدائي إلى كل أنحاء الجمهورية والقضاء على ظاهرة التسرب.

❖ **التمهيد لرفع سن الإلزام :**

ويقتضي ذلك التوسع في المرحلة الإعدادية وإطالة مدة التعليم الإلزامي من ٦ إلى ٩ سنوات.

❖ **التوسع في المرحلة الثانوية:**

بحيث تستوعب ٦٥% من عدد الناجحين في الشهادة الإعدادية مع تطوير أساليب التعليم الفني والتدريب المهني.

❖ **تحسين نوعية التعليم :**

بتطوير المرافق والجوانب المرتبطة بالعملية التعليمية من مبانٍ وتجهيزات وتحقيق كثافة معتدلة للفصول ورفع كفاءة الإدارة المدرسية والإفادة من الدراسات المقارنة في تطوير المناهج خاصة منهج الرياضيات والعلوم.

❖ **تطوير التعليم العام :**

وذلك بالربط بين الجانب النظري والجانب العملي لتزويد الطالب بالمهارات العلمية إلى جانب التكوين الثقافي.

❖ **دعم التعليم الفني :**

من خلال التوسع فيه لخدمة احتياجات الخطة العامة للتنمية لإمدادها بأعداد متزايدة من الفنيين في مجالات الإنتاج الصناعي والزراعي والتجاري وغيرها مع الربط بين المدارس الفنية وقطاعات الإنتاج والخدمات المختلفة، والوضع في الاعتبار تحقيق فائض بشري يساعد على تلبية متطلبات التعاون بين مصر والدول العربية أو الأفريقية أو الأسيوية[١].

في إطار هذه الخطة العامة للدولة تحددت المبادئ العامة لمجال التعليم فيما يلي:

أ- تكوين الطالب تكويناً متكاملاً من النواحي العقلية والجسمية والخلقية في مختلف مراحل التعليم لكي يصبح مواطناً فعالاً في أسرته وفي المجتمع الاشتراكي بشكل عام.

ب- مراعاة الاستعدادات والقدرات الشخصية خلال مراحل الدراسة وتوجيه التلاميذ إلى أنواع الدراسات التي تناسبهم.

ج- ربط التعليم بخطة التنمية عن طريق إعداد القوى البشرية اللازمة للعمل والقادرة على تنفيذ المشروعات في المجالات المختلفة.

د- الحد من الفقد في التعليم بقدر الإمكان بالإقلال من الرسوب والتسرب في مراحل التعليم المختلفة.

هـ- تطوير المواد الدراسية بما يتناسب وطبيعة العصر.

و - التأكيد على النواحي القومية والثقافية والأخلاقية ومراعاة مزج المواد النظرية بالمواد العملية بما يؤدي إلى احترام العمل اليدوي.

---

(١) المركز القومي للبحوث التربوية : تقرير عن تطور التربية والتعليم في عامي ١٩٧١-١٩٧٢، ١٩٧٣/١٩٧٢، القاهرة، مركز التوثيق التربوي، ١٩٧٣، ص ص ١٢-١٤.

ز - تعبئة طاقات الشباب وإعدادهم نفسيًا وفكريًا وعلميًا بما يهيئهم لظروف المرحلة الجديدة التي تعيشها البلاد.

في ضوء المبادئ السابقة تحددت أهداف السياسية التعليمية فيما يلي :

أ - تعميم الإلزام بحيث يشمل كل الأطفال في سن الإلزام.

ب- التمهيد لرفع سن الإلزام إلى ١٥ سنة، وذلك بالتوسع في المرحلة الإعدادية بشكل تدريجي.

ج - تطوير الخدمة التعليمية بالمدارس وتطوير المناهج وطرق التدريس.

د - دعم التعليم الفني والاهتمام به بحيث يستطيع تلبية متطلبات خطة التنمية الشاملة، والربط بين مدارسه وبين نسبة العمالة المطلوبة في القطاعات المختلفة.

هـ- تطوير التعليم العام بحيث تتأكد فيه الدراسات العملية والممارسات التطبيقية إلى جانب التحصيل النظري والثقافي للطالب.

و - العناية بإعداد المعلمين وتدريبهم وتوفير التأهيل التربوي وإتاحة النمو المهني للمعلمين[١].

٤- القوانين :

طوال السبعينيات نظم العمل بالتعليم قانونان هما :

١- القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٦٨ بشأن تنظيم التعليم العام بمراحله الثلاث الابتدائية، الإعدادية، الثانوية[٢].

٢- القانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٧٠، المنظم للتعليم الفني بمختلف أنواعه[٣].

مما سبق يتبين أن السياسة التعليمية على المستوى النظري تعكس مرحلة تحول وانطلاق في حياة المجتمع المصري، وذلك في إطار التغيرات والاتجاهات العالمية في مجال التعليم في هذه الفترة واتفاقاً مع ما ورد بالأوراق السياسية التي حددت معالم تلك الفترة.

ثالثًا : كيفية صنع السياسة التعليمية :

في إطار السياق السياسي والاجتماعي السابق وما تحدد في ضوئه من معالم

---

(١) المرجع السابق، ص ص ٣٢-٣٦.

(٢) وزارة العدل : النشرة التشريعية، ع ١١، نوفمبر ١٩٦٨، مرجع سابق ص ص ٣١٦٤ - ٣١٦٥

(٣) وزارة العدل : النشرة التشريعية لسنة ١٩٧٠، مرجع سابق ، ص ص ٦٢١ - ٦٢٤

للسياسة التعليمية خلال فترة السبعينيات فإنه يمكن توضيح كيفية صنع السياسة خلال هذه الفترة على النحو التالي :

١- في بداية فترة السبعينيات وطوال هذه الفترة لم يرد بالوثائق الرسمية تفاصيل عن كيفية صنع السياسة التعليمية، حيث إنه كان يتم وضع السياسة داخل الوزارة في إطار الخطة العامة للدولة ثم يعرضها الوزير على مجلس الوزراء ثم على مجلس الشعب حيث يتم تقريرها(١).

٢- ولكن في نهاية السبعينيات حدث تطور كبير في عملية صنع السياسة التعليمية عندما طرح د. مصطفى كمال حلمي - وزير التعليم في ذلك الوقت- في منتصف عام ١٩٧٩ ورقة تطوير وتحديث التعليم في مصر ليشارك في صنع السياسة التعليمية هيئات مختلفة وعناصر متعددة من داخل المجال التربوي وخارجه، وقد استمرت المناقشات حول هذه الورقة سنة كاملة، حتى تم إعلان السياسة في عام ١٩٨٠(٢).

وعلى ذلك تعتبر نهاية فترة السبعينيات مرحلة فاصلة وهامة في صنع السياسات التعليمية في مصر، وذلك بالمقارنة بالمراحل السابقة وبما كان يتم في بدايتها.

رابعًا : آليات صنع السياسة التعليمية :

وتمثلت في :

١- آلية إنشاء مراكز وهيئات بحثية :

نظرا للدور الهام للتعليم في المجتمع، فقد تم إنشاء عدد من الهيئات والمراكز القومية تشارك في صنع السياسة وإعداد الدراسات الشاملة لمجال التعليم، وهذه الهيئات هي:

أ) المجلس القومي للتعليم والبحث العلمي والتكنولوجيا :

تم إنشاء هذا المجلس طبقا للقرار الجمهوري رقم ٢٤١٨ لسنة ١٩٧١ بشأن إنشاء المجالس القومية المتخصصة، وقد حدد القرار اختصاصات المجلس القومي للتعليم والبحث العلمي والتكنولوجيا في :

---

(١) المركز القومي للبحوث التربية : تقرير عن تطور التربية والتعليم في عامي ١٩٧١/ ١٩٧٢- ١٩٧٢/ ١٩٧٣، مرجع سابق، ص ١٢.

(٢) وزارة التربية والتعليم : تطوير وتحديث التعليم في مصر، مرجع سابق، ص ص ٢-٣.

- اقتراح السياسة العامة للتعليم ودراسة،واقتراح الخطط العامة والبرامج اللازمة للتنفيذ،ومتابعة تنفيذ هذه الخطط والبرامج،وتقويم نتائج تطبيقها بما يفيد في تقويم السياسات في المستقبل(١).

ب) المركز القومي للبحوث التربوية :

والذي تم إنشاؤه بالقرار الجمهوري رقم ٨٨١ لسنة ١٩٧٢، ويختص المركز بما يلي :

- إجراء البحوث والدراسات الخاصة بمجال التعليم وتجريبها للتأكد من صلاحيتها للتطبيق قبل تعميمها، ودراسة أساليب التنسيق بين السياسة التعليمية والسياسات التي تتعاون المجالس القومية في رسمها.
- تزويد أجهزة وزارة التربية والتعليم بالوثائق والبيانات التربوية المستمدة من المصادر المختلفة المحلية والعالمية، وذلك لتزويد المسئولين عن وضع السياسة التعليمية وخطط التعليم بالخبرات والمعلومات العلمية من أجل تحقيق أهداف الدولة من التعليم(٢).

٢- آلية إجراء الدراسات والبحوث :

قامت مراكز البحوث والجامعات بإجراء العديد من البحوث والدراسات المرتبطة بقضايا التعليم وسياسته والتوصل لنتائج يمكن الاستفادة منها في مجال التعليم، ومن الموضوعات التي تم دراستها:

- وضع استراتيجية قومية للتربية والتعليم.
- تحديث التعليم.
- إعداد معلم التعليم الفني.
- تطوير نظم الامتحانات.
- مشكلة الفقد في التعليم.
- ربط التعليم بالمجتمع في إطار القضايا المجتمعية المطروحة(٣)، وغير ذلك من موضوعات شكلت متطلبات أساسية لمجال التعليم في هذه الفترة.

---

(١) وزارة التربية والتعليم : قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٢٤١٨ لسنة ١٩٧١، بإنشاء المجالس القومية المتخصصة، مرجع سابق، ص ٣.

(٢) وزارة التربية والتعليم : قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٨٨١، لسنة ١٩٧٢، بإنشاء المركز القومي للبحوث التربوية، مرجع سابق، ص ص ١-٢.

(٣) المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية : مرجع سابق، ص ص ٨٨.

٣ـ آليـــة اشتراك هيئات ووزارات أخـرى :

وتمثلت في اشتراك :

- وزارات الثقافة والصحة والشئون الاجتماعية كل فيما يخصه من حيث إبـــداء الآراء والمقترحات والإشراف على الجانب الخاص بها في العملية التعليمية.
- وزارة التخطيط التي تشارك في صنع السياسة التعليمية مـــن خـــلال الشـــعبة المركزية التي تقوم بإجراء البحوث الخاصة بالتعليم العام والتعليم الفني.
- اللجنة الوزارية للخدمات التي تتولى مهمة رسم سياسات التعليم العـــام والفنـــي والبحث العلمي والقوى العاملة والتنسيق بين كل هذه العناصر، بالإضافة إلـــى الجامعات ومراكز البحوث ووزارة التعليم العالي ونقابـــة المـــهن التعليميـــة ، وغيرها من المؤسسات التي تقدم الخدمات وتجـــري الدراســـات فـــي مجـــال التعليم(١).

٤ـ آليـــة عقد المؤتمرات :

خلال هذه الفترة تم عقد العديد من المؤتمرات التي ناقشت قضايا التعليم علـــى المستويين المحلي والدولي سواء بالاشتراك مع الدول العربية أو الأجنبية، ومن أهـــم هذه المؤتمرات :

- **مؤتمر التعليم العصري في الجمهورية العربية المتحدة:**

وقد تم انعقاد هذا المؤتمر بمبنى نقابة المهن التعليمية خلال الفترة من ٢٠ إلـــى ٢٣ فبراير ١٩٧١، **وتحدد الهدف من انعقاده في :**

وضع أسس ووسائل تخطيط وتطوير التعليم في مصر، بحيث يلائم متطلبـــات قيام الدولة العصرية ويواكب التقدم العلمي والتكنولوجي في دول العالم المتقدمة.وقـــد ناقش المؤتمر تحديد معالم الدولة العصرية، وكذلك المتطلبات المطروحة أمام التعليـــم من أجل تحقيق هذه المعالم، والتي يمكن إجمالها في :

- فتح الآفاق أمام التعليم لمواكبة التطورات الحادثة في الدول المتقدمة.
- مضاعفة قدرة التعليم على تزويد مؤسسات المجتمع المختلفة بـــالأعداد اللازمة لها من العلماء والخبراء والفنيين في التخصصات المختلفة.

---

(١) المرجع السابق، ص ٩٠.

- الاهتمام بالتخطيط التربوي في إطار ظروف وواقع المجتمع ونمو مؤسساته[١].

وكانت أهم المتطلبات التي أكد عليها المؤتمر :

جعل تطوير التعليم والنهوض به من معالم سياسات الحكومة[٢].

كما أكد المؤتمر على التوصيات التي انتهت إليها دراسات اللجان المختلفة والتي تضمنت:

❖ إجراءات لتوسيع قاعدة التعليم وتأكيد مبدأ ديمقراطيته، وتشمل :

- قبول جميع الأطفال في سن الإلزام بالمدارس الابتدائية.
- التوسع في إنشاء المدارس الإعدادية خاصة في القرى.
- التوسع في المرحلة الثانوية بنوعياتها المختلفة.

❖ إجراءات لرفع كفاية التعليم العام، وتشمل :

- الاهتمام بتوفير وتجهيز المباني المدرسية.
- الاهتمام بتطوير أداء المعلم.
- تطوير التعليم الفني.
- تطوير المناهج والكتب والخطط الدراسية.
- العناية باقتصاديات التعليم والحرص على تحقيق أكبر عائد من استثماراته.

❖ ربط التعليم باحتياجات المجتمع:

وذلك من خلال :

- الاهتمام بتطوير أداء التعليم، وربط خططه بأهداف واحتياجات المجتمع.
- وضع الخطط لدعم النظام التعليمي ورفع كفاءته.

وهكذا تناول المؤتمر عدة قضايا هامة ألقت الضوء على الدور الهام للتعليم في

---

(١) اللجنة الوزارية للخدمات : مؤتمر التعليم العصري في الجمهورية العربية المتحدة، مرجع سابق، ص ص ٣-٩.

(٢) المرجع السابق، ص ١.

حياة المجتمع وضرورة إصلاحه وتطويره وربطه بالتنمية الشاملة [١].

ويتضح من خلال ما سبق أن مؤتمر التعليم في الدولة العصرية عرض متطلبات المجتمع المصري ووضع إجراءات لتنفيذها كما أشار إلى ضرورة الاهتمام بسياسة التعليم وتطويره.

٥ـ آلية الاستفادة من توصيات المؤتمرات الدولية :

أ) المؤتمر العام السادس عشر لليونسكو :

الذي عقد في بداية عام ١٩٧١ ووضع عدداً من التوصيات التي توصلت إليها اللجنة الدولية التي شكلتها اليونسكو لدراسة مشكلات التربية في العالم، رأسها «إدجار فور» ، وقد تم صياغة هذه التوصيات في تقرير أصدرته اليونسكو بعنوان «تعلم لتكون»، وكانت توصيات هذا المؤتمر الدافع وراء المطالبة بمد الإلزام حتى نهاية المرحلة الإعدادية، وتجريب وتعميم التعليم الأساسي، كما كان لهذه التوصيات تأثير واضح في صياغة القانون ١٣٩ لسنة ١٩٨١، **وأهم هذه التوصيات :**

- أن يكون مفهوم التربية المستمرة في مقدمة أولويات السياسة التعليمية فلكل فرد الحق في الاستمرار في التعليم.
- الاهتمام بالتعليم وتطويره في مرحلة ما قبل المدرسة.
- ضرورة تعميم التعليم الأساسي لكل الأطفال.
- التقريب بين شتى أنواع التعليم.
- تطوير إعداد وتدريب المعلمين.
- الاهتمام بتطبيق نظام التعليم المستمر [٢].

ب) المؤتمر الدولي المنعقد بجنيف :

عقد هذا المؤتمر خلال الفترة من ١٧ - ٢٧ ديسمبر ١٩٧٣ ، **وقد تركزت مناقشات هذا المؤتمر حول :**

- المشكلات الرئيسية في التعليم.
- الاتجاهات الحديثة في النظم التعليمية.
- التجديد والبحث في مجال التعليم.

---

(١) المرجع السابق، ص ص ٨-٩.

(٢) المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية : مرجع سابق، ص ص ٧١-٧٢.

وقد انتهى المؤتمر في ختام مناقشاته إلى عدد من التوصيات أهمها:

- ضرورة معالجة مشكلة الفقد في التعليم.
- تطوير النظم التعليمية في ضوء خبرات الدول المتقدمة.
- العمل على تحقيق تكافؤ الفرص.
- ربط التعليم بالواقع الفعلي للدولة تبعًا لمواردها واحتياجاتها.
- الاهتمام بتطوير إعداد المعلم وتدريبه أثناء الخدمة.
- الاهتمام بالتعليم الفني وإدخاله في التعليم العام.
- الأخذ بالاتجاهات الأساسية في التعليم مثل :
  - التعليم المستمر.
  - التعليم الفردي.
  - التعليم الشامل متعدد الأنواع، وغير ذلك.

وقد ألقى المؤتمر الضوء على مشكلة جوهرية توجد في كل دول العالم الثالث، وهي: وجود تعارض واضح بين النظم الاجتماعية والنظم التعليمية رغم وجود التقارب الواضح بين الأهداف العامة للمجتمعات والأهداف الموضوعة للتعليم، ونبه المؤتمر إلى أنه بدون تصحيح هذه الأوضاع يصعب تحقيق التقدم أو تحقيق التنمية[١].

وهكذا أكدت المؤتمرات التي عقدت في هذه الفترة على ضرورة الاهتمام بعناصر النظام التعليمي من طلاب ومعلمين، ومناهج تعليمية متطورة، وما إلى ذلك.

٦- آليـة إلقاء الوزير لبيان :

أ) بيانات الوزير علي عبد الرازق أمام مجلس الشعب في إبريل ١٩٧٢وديسمبر ١٩٧٣ .

وفيها أعلن أن الوزارة تهتم بـ :

- التعليم الابتدائي.
- تنفيذ الإلزام.
- مراجعة الكتب الدراسية وتطوير المناهج.
- إعداد ورعاية المعلم.

---

(١) المركز القومي للبحوث التربوية : الاتجاهات الرئيسية في التعليم وفقًا للدراسة التي وضعها مكتب التربية بجنيف لمؤتمر التربية لعام ١٩٧٣، القاهرة، مطبعة جهاز التوثيق والمعلومات، ١٩٧٣، ص‌ص ٣-١٠.

- الاهتمام بالتربية الدينية، والقومية، والرياضية.
- تطوير التعليم الفني.
- خفض كثافة الفصل الدراسي.

ب) بيانات د. مصطفى كمال حلمي وزير التعليم أمام الحكومة ومجلس الشعب:

بعد طرح ورقة أكتوبر، وفي فبراير ١٩٧٥ ألقى الدكتور مصطفى كمال حلمي وزير التعليم بيانه أمام الحكومة ومجلس الشعب، عرض فيه المعالم الرئيسية للنظام التعليمي وأهم قضاياه، ثم عرض لبيانات أخرى خلال توليه الوزارة للمرة الثانية في عامي ١٩٧٧، ١٩٧٩ رسم فيها معالم السياسة واستراتيجية التعليم التي حددها فيما يلي:

- استيعاب جميع الملزمين والوصول إلى الاستيعاب الكامل عام ١٩٨٠.
- مد فترة الإلزام حتى نهاية المرحلة الإعدادية.
- تطبيق نظام اليوم الدراسي الكامل لتهيئة الظروف المناسبة لتربية الشخصية المتكاملة للطالب.
- تطوير خطط التعليم ومناهج وأساليب ووسائل تقويم الطلاب.
- ربط التعليم بالبيئة.
- ربط مدارس التعليم الفني بمؤسسات العمل والإنتاج والخدمات.
- ضرورة وضع استراتيجية طويلة المدى للتعليم والتدريب والبحث العلمي يرتبط باستراتيجية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، تتضمن :

- التنسيق والتكامل بين التعليم العام والعالي والفني وبين مراكز التدريب المهني بالوزارات المختلفة.
- زيادة عدد الملتحقين بالتعليم الفني مع تنظيمه ورفع مستواه.
- محاولة الوصول للاستيعاب الكامل للتلاميذ في المرحلة الابتدائية عام ١٩٨٠.
- خفض نسب الفقد والتسرب.
- التوسع في الأخذ بالأساليب غير التقليدية في التعليم عن طريق المدارس ذات الفصل الواحد أو الفصلين.
- التوسع في القبول في التعليم الإعدادي حتى يستوعب كل ناجحي المرحلة الابتدائية.

- تجربة نظام التعليم الأساسي الذي هو تعليم المستقبل.
- تشجيع الجهود الأهلية في إنشاء المباني المدرسية.
- تشجيع التوسع في مدارس اللغات الخاصة [١].

٧ـ آلية طرح الوزارة لورقة تطوير التعليم :

في نهاية السبعينيات وفي إطار كل ما سبق طرحت وزارة التربيـــة والتعليـم ورقة تطوير وتحديث التعليم في مصر، وقد تضمنت الورقة تحليلا وافيا لواقع التعليـم ومشكلاته في إطار المقومات الأساسية للمجتمع وأهداف تنميته، واتجاهات حركته نحو المستقبل مع الأخذ في الاعتبار التقنيات الجديدة في مجال التعليـم علـى المسـتويين القومي والدولي، كذلك طرحت الورقة بعض استراتيجيات تغيير التعليم، وملامح تعليـم المستقبل.

وقد تحددت الموضوعات الأساسية للورقة فيما يلـــي :

أ) **المجتمع والتعليم** : حيث ألقت الورقة الضوء على أهمية وضرورة التعليـم في حياة المجتمع.

ب) **نظرة تحليلية لواقع التعليم** : عرضت الورقة من وجهـة نظـر تحليليـة خلالها إيجابيات وسلبيات التعليم منذ قيام الثورة وحتى عام ١٩٧٩.

ج) **أسباب التغيير والتجديد** : تحددت أسباب التغيير في اقتحام آفاق الرفاهيـة وتوجهها نحو المستقبل.

د) **استراتيجيات تغيير التعليم** : ومن بين الاستراتيجيات التي طرحتها الورقة:

- التوسع الكمي في التعليم.
- التركيز على جودة التعليم وكفاءته الداخلية والخارجية.
- أولوية محو الأمية وتعليم الكبار.
- أولوية توفير التعليم في المواقع الفقيرة والنائية والمجتمعات الجديدة.
- الاستراتيجية الشاملة المتعددة الأبعاد والأهداف.

وحددت الورقة المبادئ التي ترتكز عليها الأسس السياسة التعليمية فى:

- التعليم في إطار المفهوم الجديد للتربية المستمرة.

---

(١) المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية : مرجع سابق، ص ص ٥٧-٦٠.

- التعليم في إطار التنمية الاجتماعية والاقتصادية الشاملة.
- التعليم في إطار الذاتية الثقافية العربية.

وقد تم طرح الورقة على الهيئات المختلفة لمناقشتها وإبداء الرأي فيها(١).

يتضح مما سبق تعدد آليات صنع السياسة التعليمية وكذلك تعدد العناصر المشاركة فى الصنع فى نهاية هذه الفترة .

خامسًا : التطبيق العملي للسياسة التعليمية :

سبقت الإشارة إلى أنه تحددت أهداف السياسة التعليمية في هذه الفترة في:

١- تعميم الإلزام ليشمل كل الأطفال في سن الإلزام في جميع أنحاء البلاد مع الأخذ في الاعتبار احتياجات المناطق النائية والفقيرة.

٢- التمهيد لرفع سن الإلزام إلى ١٥ سنة، وذلك من خلال التوسع في المرحلة الإعدادية بشكل تدريجي.

٣- مواجهة الزيادة في طلاب المرحلة الإعدادية بالتوسع في المرحلة الثانوية لتلبية قطاعات الإنتاج والخدمات، مع تركيز الاهتمام على التعليم الفني.

٤- تطوير الخدمة التعليمية بالمدارس عن طريق رفع مستوى مرافقها وتجهيزاتها وتطوير المناهج وطرق التدريس والمكتبة المدرسية.

٥- تطوير التعليم العام بحيث تتأكد فيه الدراسات العملية والممارسة التطبيقية إلى جانب التحصيل النظري والثقافي اللذين يزود بهما الطالب.

٦- دعم التعليم الفني بحيث يلبي باستمرار مطالب خطة التنمية الشاملة في قطاعي الإنتاج والخدمات، والربط بين مدارسه وبين نسبة العمالة المطلوبة لمختلف القطاعات.

٧- العناية بإعداد المعلمين وتدريبهم وتوفير التأهيل التربوي لمدرسي المراحل المختلفة مع إتاحة الفرصة لهم لمواصلة دراساتهم في مراحل ومستويات أعلى(٢).

وقد كان ينظم التعليم القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٦٨ بشأن التعليم العام والقانون

---

(١) وزارة التربية والتعليم : تطوير وتحديث التعليم في مصر، مرجع سابق، ص ص ٣-٧.

(٢) المركز القومي للبحوث التربوية : تطور التربية والتعليم في جمهورية مصر العربية خلال عامي ١٩٧١/١٩٧٢ ــ ١٩٧٢/١٩٧٣، مرجع سابق، ص ٣٣.

رقم ٧٥ لسنة ١٩٧٠، بشأن التعليم الفني ، وقد تم تطبيق هذه الأهداف على النحو التالي:

الهدف الأول :

تعميم الإلزام بحيث يشمل الأطفال في سن الإلزام في جميع أنحاء البلاد مع الأخذ في الاعتبار المناطق النائية والفقيرة، وقد مر تطبيق هذا الهدف بالخطوات التالية:

أ- في بداية هذه الفترة في العام الدراسي ١٩٧٠-١٩٧١ كان عدد المدارس الابتدائية ٨٤٠٢ مدرسة و٦٤٨ قسما بها ٨٧٩٨١ فصلا، تضم ٣٧٣٨٢٠٠ تلميذا وتلميذة [١].

ب- وفي العام الدراسي التالي ١٩٧١-١٩٧٢ أعلنت الوزارة أنها وضعت إجراءات متعددة لقبول جميع الملزمين بالمدارس الابتدائية في القرى والمناطق النائية، وافتتاح عدد كبير من مدارس الفصل الواحد[٢].

ج- في العام الدراسي ١٩٧٥-١٩٧٦ تم البدء في افتتاح مدارس الفصل الواحد بناء على توصية المجلس القومي للتعليم، وصل عدد هذه المدارس في العام الدراسي ١٩٧٩-١٩٨٠ إلى ٢٢٧٠ مدرسة تضم ٥٨٩٧٣ تلميذا وتلميذة في نجوع وكفور ٢٢ محافظة.

د- في نهاية السبعينيات وأوائل الثمانينيات بلغ عدد المدارس الابتدائية والأقسام ١١٣٧٠ مدرسة، ٢٤٠ قسما بها ١٤٤٢٢٧ فصلا، وبلغ مجموع التلاميذ والتلميذات ٤٥٤٨٠٥٨ تلميذا وتلميذة [٣]، أي بزيادة في عدد المدارس قدرها ٢٩٦٨ مدرسة، وزيادة في عدد التلاميذ قدرها ٨٠٩٨٥٨ تلميذا وتلميذة.

ولكن رغم هذا التوسع الكمي في التعليم، لم يتحقق الاستيعاب الكامل خلال هذه الفترة، وحتى نهاياتها، فنسبة الاستيعاب بالتعليم الابتدائي في أواخر السبعينيات كانت لا تزال حوالى ٧٠% [٤].

---

(١) المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية : مرجع سابق، ص ص ١٦٩-١٧٠.

(٢) وزارة التربية والتعليم : تقرير عن تطور التربية والتعليم للعام الدراسي ١٩٧٢/٧١-١٩٧٣/٧٢، مرجع سابق، ص ١٠.

(٣) المرجع السابق، ص ص ١٧٨-١٧٩.

(٤) محمد عبد الشفيع عيسى : «التكيف الهيكلي والنظام التعليمي. رؤية اقتصادية مع تركيز خاص على حالة مصر» المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، ، ع ٢ ، مج ٥، ١٩٩٧، ص ١٠٩.

الهدف الثاني :

التمهيد لرفع سن الإلزام إلى ١٥ سنة وذلك من خلال التوسع في المرحلة الإعدادية بشكل تدريجي ، وذلك نتيجة للمطالبة بمد التعليم الأساسي حتى نهاية المرحلة الإعدادية، مع ربطه بالبيئة [١]. وكان هذا نتيجة لما أكدت عليه المؤتمرات الدولية ، وتنفيذاً لهذا الهدف تم:

أ- البدء في تجريب نظام التعليم الأساسي في حوالي ١٥٠ مدرسة ابتدائية وإعدادية في جميع أنحاء الجمهورية بداية من العام الدراسي ١٩٧٧/١٩٧٨.

ب- في نهاية هذه الفترة في العام الدراسي ١٩٧٩/١٩٨٠ اتسع نطاق عدد المدارس الممثلة لعينة التجريب حتى وصل إلى ٤٠٠ مدرسة موزعة على جميع أنحاء الجمهورية [٢].

مما سبق يتبين تنفيذ هذا الهدف إلى حد كبير، وعلى أسس علمية تمثلت في التجريب وزيادة عدد العينة التجريبية تدريجيًا بعد نجاح التجربة على العينة الأولى تمهيدًا لتعميمها.

الهدفان الثالث والسادس :

مواجهة الزيادة في طلاب المرحلة الإعدادية بالتوسع في المرحلة الثانوية لتلبية احتياجات قطاعات الإنتاج والخدمات مع تركيز الاهتمام على التعليم الفني.

جاء وضع هذا الهدف بعد تصفية وإلغاء الإعدادي الفني، في أواخر الفترة السابقة، وتم تعميم الإعدادي العام وبحيث تجمع المدرسة الإعدادية العامة بين تدريس المواد العملية والمواد الثقافية [٣].

وقد تم تطبيق ذلك على النحو التالي :

أ- منذ بداية السبعينيات كان هناك تركيز واضح على الاهتمام بالتعليم الثانوي فقد بدأ التوجه نحو زيادة أعداد المقبولين بالتعليم الثانوي الفني, حيث تم قبول ٣٢% من الحاصلين على الإعدادية بالتعليم الثانوي الفني. وارتفعت النسبة إلى ٥٢% في العام الدراسي ١٩٧٦-١٩٧٧ [٤]. حتى بلغت في نهاية السبعينيات

---

(١) نزيه نصيف الأيوبي : سياسة التعليم في مصر. دراسة سياسية وإدارية، القاهرة، مركز الدراسات والبحوث السياسية بالأهرام، ١٩٧٨، ص ٤٨.

(٢) المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية : مرجع سابق، ص ٢٨٥.

(٣) المرجع السابق، ص ص ٢٠٤-٢٠٥.

(٤) وزارة التربية والتعليم : تطوير وتحديث في مصر. مرجع سابق، ص ٥.

٥٥,٥% في مقابل ٤٥,٥% من الحاصلين على الشهادة الإعدادية بالثانوي العام، وصحب ذلك توسع في إنشاء المدارس الثانوية الفنية وتم إدخال تخصصات جديدة بالثانوي الفني مثل مدارس فن البيع، والتأمينات الاجتماعية وأعمال البنوك وغيرها .. وذلك في إطار ربط التعليم الفني بأنواع الخدمات الموجودة في المجتمع.

ب- التوسع في مراكز التدريب المهني التي كان يخصص جزء كبير من الدراسة بها للتدريب العملي ويشترك في الإشراف على هذه المراكز إلى جانب وزارة التعليم، الوزارات الأخرى المختصة [١].

ج- التوسع في التعليم الفني من خلال بيان الزيادة في أعداد المدارس والطلاب خلال هذه الفترة حيث بلغ عدد المدارس والأقسام ٤٤٤ مدرسة وقسما بها ٨١٠٣ فصلا في العام الدراسي ١٩٧٠-١٩٧١، تضم ٢٧٢٢٦٢ طالبا وطالبة.

مما سبق يتبين تزايد أعداد المدارس والطلاب الملتحقين بالتعليم الفني في نهاية السبعينيات وبداية الثمانينيات حتى بلغ عدد المدارس والأقسام ٧٩٦ مدرسة وقسما وبلغ عدد الفصول ١٨٠٢١ فصلا، يضم ٦٣٥٤٠٧ طالبا وطالبة[٢]. أي أن عدد المدارس ازداد بمقدار ١٨٠% وعدد الطلبة تضاعف بمقدار ٢٣٠%[٣] ، وذلك يوضح مدى التوسع الكمي وتضاعف عدد المدارس والطلاب في فترة السبعينيات .

أما الجوانب الكيفية في التعليم الفني خلال هذه الفترة فقد تمثلت في :

- اشتراك بعض الوزارات مع وزارة التربية والتعليم في الإشراف على مراكز التدريب المهني التابعة لها من الناحية الفنية[٤].
- تطوير بعض المدارس الثانوية الفنية وتحويلها من نظام ٣ سنوات إلى نظام ٥ سنوات.
- فتح القنوات بين التعليم الفني والتعليم العالي[٥].

الهدف الرابع :

تطوير الخدمة التعليمية برفع مستوى مرافقها وتجهيزاتها وتطوير المناهج

---

(١) المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية : ص ص ٢٠٤-٢٠٥.
(٢) المرجع السابق، ص ص ٢٤٧-٢٤٨.
(٣) تم حساب النسب بمعرفة الباحثة.
(٤) المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية : مرجع سابق، ص ص ٢٠٤-٢٠٥.
(٥) فؤاد بسيوني متولى : التعليم الفني، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ١٩٨٩، ص ٣٤.

وطرق التدريس والمكتبة المدرسية ، بالنسبة لهذا الهدف، فقد تم ما يلي :

أ- تضمنت المواد الدراسية معلومات عن التطور العلمي مثل إضافة موضوعات عن الأقمار الصناعية وإضافة مقررات دراسية جديدة في مدارس التعليم العام كإدخال الرياضيات الحديثة في المرحلة الإعدادية وبعض مواد الدراسات العلمية ضمن مقررات مادة العلوم(١).

ب- في العام الدراسي ١٩٧٣/١٩٧٤ شكل المركز القومي للبحوث التربوية عدة لجان لإعادة النظر في المناهج وطرق التدريس ونظم التقويم في المراحل التعليمية المختلفة.

الهدف الخامس :

تطوير التعليم العام بحيث تتأكد جوانب الدراسات العملية والتطبيقية إلى جانب المواد النظرية والثقافية.

لم يحظ التعليم العام خلال هذه الفترة بنفس القدر من الاهتمام الذي حظي به التعليم الفني والتوسع فيه وإدخال تخصصات جديدة يتطلبها سوق العمل(٢)، خاصة بعد انتهاج سياسة الانفتاح الاقتصادي قبل منتصف السبعينيات.

الهدف السابع :

العناية بإعداد المعلمين وتدريبهم وتأهيلهم تربويًا وإتاحة الفرص لهم لمواصلة دراساتهم لمستويات أعلى، وقد تم تطبيق هذا الهدف على النحو التالي :

أ- بدأ التوسع في دور وكليات إعداد المعلمين في بداية السبعينيات، ففي العام الدراسي ١٩٧٠-١٩٧١ بلغ عدد الطلاب بدور المعلمين والمعلمات ٢٢٥٥٢٦ طالبًا وطالبة(٣).

ب- وأعلنت الوزارة أنها ستبدأ مع بداية الثمانينيات في الاهتمام بالنواحي الكيفية في إعداد المعلم وتدريبه، وذلك من خلال تطوير مناهج دور المعلمين والمعلمات، ومشروع تدريب معلمي المرحلة الابتدائية بهدف رفع مستواهم إلى ما يعادل التعليم الجامعي وإعداد معلم التعليم الفني بكليات التربية ، وذلك بالتعاون بين الوزارة والمركز القومي للبحوث التربوية والمجلس الأعلى للجامعات، قطاع التعليم الفني(٤).

---

(١) المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية : مرجع سابق، ص ١١٣.

(٢) المرجع السابق، ص ص ٣٨-٣٩.

(٣) وزارة التربية والتعليم : تطوير وتحديث التعليم فى مصر ، مرجع سابق، ص ص ٨-٩.

(٤) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء : المؤشرات الإحصائية للجمهورية العربية المتحدة، ١٩٥٢-١٩٧٠، القاهرة ، يوليو ١٩٧١، ص ١٠٩.

وعلى ذلك لم يتحقق هذا الهدف خلال السبعينيات بل أشير فقط إلى أنه سيتم التنفيذ خلال الثمانينيات.

سادسًا : الفجوة بين النظرية والتطبيق :

وتتضح من خلال ما يلي :

١- صنع السياسة :

أ) طوال السبعينيات كان صنع السياسة التعليمية يتم داخل وزارة التربية والتعليم في إطار الخطة الكلية العامة للدولة دون اشتراك هيئات أخرى إلى جانب وزارة التربية والتعليم، وذلك حتى تم طرح ورقة تطوير وتحديث التعليم في نهاية هذه الفترة على الهيئات المختلفة والمتعددة. وبذلك بدأ يقترب صنع السياسة التعليمية مع ما يحدث في الدول المتقدمة في صنع السياسات العامة.

ب) يلاحظ بالنسبة لأهداف السياسة بصفة عامة ما يلي:

- أن هدف تعميم الإلزام ما زال قائمًا منذ قيام الثورة.

- تعدد أهداف السياسة رغم محدودية مضمونها، فعلى سبيل المثال الهدفان الثالث والسادس يتوحدان في المضمون لكنهما يتعددان في الصياغة. حيث ينص الهدف الثالث على التوسع في الثانوي الفني والاهتمام به لتلبية احتياجات قطاعات الإنتاج والخدمات، وأيضا الهدف السادس ينص على دعم التعليم الفني لتلبية مطالب التنمية، والربط بين مدارسه وحاجات سوق العمل. وذلك رغم تعدد المتطلبات، والبيانات السياسية وانخفاض مستوى وكفاءة العملية التعليمية، وانخفاض الميزانية المخصصة للتعليم والتي بلغت ٤% فقط من نسبة الدخل القومي(١).

٢- تطبيق السياسة :

خلال التطبيق تم التركيز على أهداف معينة وهي الأهداف التي ارتبطت بالنواحي الكمية في السياسة التعليمية وتم إهمال تطبيق الأهداف الخاصة بالنواحي الكيفية، وذلك سيتم توضيحه بالتفصيل في الجزء التالي من خلال مناقشة مدى تطبيق أهداف السياسة التعليمية كل على حدة، على نحو يبين أبرز الفجوات بين النظرية

---

(١) المركز القومي للبحوث التربوية : تقرير عن تطور التربية والتعليم في مصر خلال عامي ١٩٧١/١٩٧٢ ــ ١٩٧٢/١٩٧٣، مرجع سابق، ص ص ٣٨-٣٩.

والتطبيق، وذلك فيما يلي :

أ - بالنسبة لتعميم الإلزام بحيث يشمل جميع الأطفال في سن الإلزام في مختلف أنحاء البلاد حتى عام ١٩٨٠. إن ذلك لم يتحقق في الواقع خلال هذه الفترة، فحتى نهاية السبعينيات وبداية الثمانينيات كانت نسبة الاستيعاب لا تزال تبلغ ٧٠% فقط من نسبة الأطفال في سن الإلزام[١] مما يعني أن ٣٠% من أطفال مصر قد انضموا إلى جيش الأميين، وهذا يعكس فشل السياسة التعليمية في مواجهة زيادة السكان أيضا، وذلك رغم ما كانت تعلنه الدولة طوال هذه الفترة من التوجه نحو بناء دولة عصرية، والانفتاح على العالم، ومواكبة التطورات العلمية والتكنولوجية في العالم، وعلى ذلك يكون هناك فارق بين المضمون والمعلن في السياسة التعليمية.

ب- الخلل في مضمون النصوص التشريعية التي تنظم التعليم، فالدولة تعفي الطفل من الإلزام إذا كانت المدرسة تبعد عن منزله بمسافة ٢ كيلو متر (المادة ٤٧ من القانون قم ٦٨ لسنة ١٩٦٨) الذي كان ينظم التعليم طوال هذه الفترة[٢]، وقد نص القانون ٢١٠ لسنة ١٩٥٣ على ذلك من قبل[٣]. وأيضا قبل الثورة، وهذا يعكس في مضمونه :

- عدم تطور التشريعات التربوية رغم مرور عشرات السنين واختلاف الظروف والأوضاع السياسية والاقتصادية.
- عدم استطاعة الدولة توفير المؤسسات التعليمية طوال ثلاثة عقود متتالية منذ قيام الثورة وحتى بداية الثمانينيات.

كذلك وضح اتساع الفجوة بين النظرية والتطبيق في هذه الفترة من خلال :

ج - عدم دقة البيانات الواردة فيما تعلنه وما تنشره الوزارة بتقاريرها السنوية عن تطور التعليم حيث ورد بهذه التقارير أن الوزارة وضعت الإجراءات اللازمة لتطوير التعليم وأنها قامت بافتتاح عدد كبير من مدارس الفصل الواحد وستوالي افتتاح هذه المدارس في بداية السبعينيات وبالتحديد في العام الدراسي ١٩٧١-١٩٧٢. في حين أن الوثائق الرسمية والمراجع تؤكد أن فكرة مدارس الفصل الواحد لم تطرح إلا بناء على توصيات المجلس الأعلى للتعليم في عام ١٩٧٤ ضمن مجموعة توصيات وضعها المجلس عند إنشائه في نفس العام، ومن ثم فإن

---

(١) محمد عبد الشفيع عيسي : مرجع سابق ، ص ١٠٩ .

(٢) وزارة العدل : النشرة التشريعية لسنة ١٩٦٨ ، مرجع سابق ، ص ص ٣١٣٩ - ٣١٤٠

(٣) وزارة العدل : النشرة التشريعية لسنة ١٩٥٣ ، مرجع سابق ، ص ص ٥٠٤ -٥٢٧

تنفيذ هذه الفكرة بالفعل بدأ في العام الدراسي ١٩٧٥/١٩٧٦. أي بعد إعلان الوزارة لتوفير هذه المدارس بعدة سنوات [١].

د) الإعلان عن الاهتمام بالنواحي الكيفية في التعليم وتحسين الخدمات التعليمية المقدمة، بينما في نفس الوقت يتم تخفيض ميزانيات التعليم وتلجأ المدارس إلى استخدام الأجهزة المبسطة في التعليم أو الاعتماد على التعليم النظري نتيجة لقصور الإمكانيات، هذا بالإضافة إلى الإعلان المتكرر عن الاهتمام بتطوير المناهج وطرق التدريس ولم يتم ذلك بدليل قيام المركز القومي للبحوث التربوية في نهاية هذه الفترة بتشكيل لجان لدراسة تطوير المناهج وطرق التدريس المستخدمة [٢].

سابعا : خلاصة الفجوة بين النظرية والتطبيق :

تبين خلال هذه الفترة ورغم محاولات العمل في ضوء الاتجاهات العالمية التي طرحتها المؤتمرات الدولية وما طرحته المؤتمرات المحلية من التوجه نحو بناء دولة عصرية ومن خلال الأوراق السياسية التي طرحت خلال هذه الفترة، وفي إطار التغير في التوجهات الأيديولوجية للدولة وتحقيق الانفتاح على المجتمع الدولي والإعلان المتكرر أن التعليم ركيزة مصر الأساسية في هذه المرحلة خاصة في ظل التطورات العلمية المتلاحقة في العالم.

إلا أنه ازداد اتساع حجم الفجوة بين النظرية والتطبيق في السياسة التعليمية فى مستوي الصنع طوال هذه الفترة ولكن نهايتها مثلت مرحلة انتقال أساسية فى صنع السياسات التعليمية فى مصر حيث تم لأول مرة طرح ورقة تطوير التعليم فى مصر علي مختلف الهيئات الموجودة بالمجتمع .

أما تطبيق السياسة فقد تركز فى الأهداف الكمية وتم إهمال الأهداف الكيفية وقد وضح ذلك من خلال زيادة أعداد التلاميذ في الفصول وتعدد الفترات ونقص التجهيزات والأدوات المستخدمة في العملية التعليمية بالمدارس، وغير ذلك مما أدى إلى انخفاض مستوى الخدمة التربوية المقدمة للتلاميذ.

ورغم هذا التوسع الكمي في التعليم إلا أنه لم يتم تحقيق الاستيعاب الكامل في هذه الفترة والذي طالما أعلن تحقيقه بنهايتها [٣]، كذلك كان هناك خلل في نسب

---

(١) راجع الرسالة ص ص ١٦١-١٦٢

(٢) راجع الرسالة ، ص ١٦٤

(٣) راجع الرسالة ، ص ص ١٦٠-١٦٢

التخصصات المطلوبة من خريجي التعليم الفني رغم اعتماد التنمية بشكل أساسي عليه فقد كان هناك فائض في تخصصات ونقص شديد في تخصصات أخرى.

هذا بالإضافة إلى :

- فشل السياسة التعليمية في استيعاب الأطفال في سن الإلزام والذي كان من المفترض أن يتم في بداية هذه الفترة حسب الخطط التي كانت قد وضعت.
- فشل تعاون السياسة التعليمية مع غيرها من سياسات المجتمع كالسياسة السكانية وسياسة العمل وغيرها.

مما أدى إلى التوجه نحو تشجيع القطاع الخاص في التعليم نظرًا لعجز القطاع الحكومي عن تحقيق الأهداف المرجوة من التعليم .

ومن ثم يتبين اتساع حجم الفجوة بين السياسة على المستوى النظري والمستوى التطبيقي لها من خلال ما نتج عن التطبيق من سلبيات في كل من الجوانب الكمية والجوانب الكيفية في التعليم.

وفي الفصل التالي ستتناول الدراسة السياسة التعليمية في مصر خلال فترة الثمانينيات في ظل قيادة سياسية جديدة ودستور آخر معدل، وسياسات تعليمية تم إعلانها.